

قضية تجسس جوناثان بولارد

وأثرها على العلاقات الأمريكية الاسرائيلية

من منشورات
مركز الدراسات العبرية
جامعة اليرموك
كانون ثاني ١٩٨٦

قضية تجسس جوناثان بولارد
وأثرها على العلاقات الأمريكية الاسرائيلية

١٩٨٦

من منشورات
مركز الدراسات العبرية
جامعة اليرموك

مقدمـة :

أصبحت العلاقات الوثيقة القائمة بين الولايات المتحدة واسرائيل من أهم المواضيع التي يتعرض لها أي محلل سياسي مهتم بشؤون الشرق الأوسط. وأصبحت هذه العلاقات محوراً أساسيا في الصراع القائم في منطقتنا حتى أن الكثيرين يشعرون أن هذا الصراع هو صراع أمريكي - عربي بقدر ما هو اسرائيلي - عربي.

ولهذا فإن السياسي العربي والانسان العربي عموماً ينظر الى هذه العلاقات ويرصدها باهتمام شديد ليفهمها ويحللها وليحدد نقاط ضعفها وقوتها بكونها جزءاً لا يتجزأ من عالمه السياسي.

وها نحن نقوم اليوم بتقديم دراسة تحليلية لهذه العلاقة على أثر عملية التجسس التي قام بها شاب أمريكي لصالح اسرائيل. فقد أثارت قضية جوناثان بولارد تساؤلات كثيرة حول هذه العلاقات لعلَّ القارىء يجد أجوبة عليها في دراستنا هذه.

في الحادي والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ قبض رجال وكالة المخابرات الأمريكية أمام السفارة الإسرائيلية في واشنطن على شخص يدعى جوناثان بولارد البالغ من العمر ٣١ عاما بتهمة التجسس لصالح دولة من أكثر الدول صداقة للولايات المتحدة-اسرائيل. وفي اليوم التالي تم اعتقال زوجته آن هندرسون-بولارد البالغة من العمر ٢٥ عاماً بتهمة التعاون مع زوجها في عملية التجسس هذه.

جوناثان بولارد شاب يهودي-أمريكي يعمل والده استاذاً في جامعة نوتردام الأمريكية وعرف عنه ولاؤه الشديد لإسرائيل (هعولام هزيه ٢٧/١١/١٩٨٥). تلقى بولارد دراسته الجامعية في جامعتين من أشهر جامعات الولايات المتحدة وهما: جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا وكلية فلتشر للحقوق والسياسة التابعة لجامعة تفتس في ولاية ماستشوستس. ومن الجدير بالذكر أن السيد بولارد كان يقوم أثناء دراسته الجامعية بسرد قصص توحي بعلاقاته مع مؤسسة المخابرات (الموساد) الإسرائيلية كما وصرح بأنه كولونيل في الجيش الإسرائيلي (يديعوت أحرونوت ٢٥/١١/١٩٨٥)، وكان بذلك يثير دهشة زملائه الطلاب الذين صور لهم نفسه بأنه يهودي شديد التعصب للصهيونية (التايم، ٩ ديسمبر ١٩٨٥، ص ٢٠).

في عام ١٩٧٩ بدأ بولارد العمل كموظف مدني يعمل في تحليل المعلومات في مركز الأبحاث البحرية (Naval Investigative Service) في سوتلاند الواقعة في ولاية ميرلاند. وتقول مصادر ال F.B.I أن عمله التجسسي لصالح إسرائيل قد بدأ في ربيع عام

١٩٨٤ وأنه قد اعترف بالحصول على مبلغ ٤٥,٠٠٠ دولار أمريكي من إسرائيل مقابل عمله هذا (ما يقارب ٢,٥٠٠ دولار شهريا) بالإضافة إلى رحلتين له ولزوجته سنويا لأوروبا. وقام بولارد أيضا برحلتي عمل إلى إسرائيل في نوفمبر عام ١٩٨٤ وأخرى في يوليو عام ١٩٨٥ (التلفزيون الإسرائيلي ـ الأخبار العبرية : ٧/١٢/١٩٨٥).

وقد ثارت حوله شكوك في الأسابيع الأخيرة بسبب استفساراته الكثيرة ومحاولته الحصول على وثائق سرية لا علاقة لها بعمله. وعندما شعر أن قوات الأمن الأمريكية بدأت تراقبه ثار جزعه فحمل حقيبة مليئة بالأوراق السرية وغادر بيته مع زوجته وقطتهما بسيارته متوجها إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن ليبلّغ المسؤولين فيها أنه قد أصبح تحت رقابة أجهزة الأمن الأمريكية ويتقدم بطلب اللجوء السياسي. وقد ذكرت ال F.B.I. أن بولارد اعترف بإجراء اتصال تليفوني مع السفارة الإسرائيلية في يوم اعتقاله، وقد تم ابلاغه في هذه المحادثة أن السفارة ستهتم بأمره إذا استطاع التخلص من مراقبة أجهزة الأمن الأمريكية (يديعوت أحرونوت ٢٩/١١/١٩٨٥، التايم ٩ ديسمبر ١٩٨٥). ولدى وصوله إلى السفارة الإسرائيلية لم يسمح له الدخول إلى مبنى السفارة إذ خشي الإسرائيليون بأن ينجم عن ذلك مضاعفات سياسية خطيرة فاضطر للعودة بسيارته من السفارة بعد عشر دقائق فقط ليجد نفسه محاطا برجال ال F.B.I. الذين اعتقلوه فوراً. وقد عثر في بيته فيما بعد على حقيبة أخرى مليئة بوثائق سرية للغاية. وكانت زوجته أن قد خططت لاتلاف هذه الوثائق الا أن الأحداث قد داهمتها ولم تتح لها الفرصة للقيام بهذه المهمة. ويتضح من شهادة جيمس نولتسكوار رجل المباحث الفدرالية F.B.I. ما يلي : القي القبض على بولارد بعد أن ثار الشك حوله وعثر بحوزته على مغلف مليء بالوثائق السرية. وعندما سئل عن هذا الأمر أجاب أنه أخذ هذه الوثائق ليدرسها في البيت مع زميل يعمل معه. وقد ناقض هذا الزميل أقوال بولارد كليا. ويضيف موظف ال F.B.I. أن أولئك الذين حققوا مع بولارد كانوا قد سألوه مراراً وتكراراً فيما إذا كانت لديه وثائق سرية أخرى فأجاب

بالنفي . ولكن بولارد اتصل في ذلك المساء بزوجته وطلب منها أن تتخلص من "شجرة الكاكتوس" وكان المقصود وثائق سرية للغاية حول أجهزة أسلحة معينة اتفق مع زوجته على تسميتها «بالكاكتوس».وذهب موظفو المخابرات الفدرالية إلى بيته فوراً فوجدوا أكثر من مائة وثيقة سرية كانت زوجته تحتفظ بها في خزانتها . (يديعوت أحرونوت ٢٨/١١/١٩٨٥) .

ويبدو من التقارير الواردة في الصحافة الأمريكية أن هذه الوثائق تدور حول أسلحة الصين الشعبية والأسلحة التي يستعملها جيش جنوب أفريقيا بالإضافة إلى معلومات خطيرة حول الجيوش العربية (يديعوت أحرونوت ١/١٢/١٩٨٥) . وتقول بعض المصادر أن بولارد قام أيضا بنقل معلومات دقيقة حول موقع مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس التي قامت اسرائيل بتدميره في ١/١٠/١٩٨٥ . وأشارت هذه المصادر إلى أن المعلومات التي قام بولارد بتزويدها لاسرائيل بهذا الخصوص تتعلق بكيفية تحاشي محطات الرصد الأمريكية من قبل الطائرات الإسرائيلية خلال رحلتها إلى تونس للقيام بتدمير مقر منظمة التحرير (هآرتس ٣/١٢/١٩٨٥) . (أنكر وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين هذا النبأ قائلا : ان هذا سيكون أمراً سيئا جدا لو احتاجت المخابرات الإسرائيلية إلى هذه الوثائق للحصول على هذا النوع من المعلومات) (هتسوفيه ٤/١٢/١٩٨٥) .

وقد كتب المحلل العسكري الإسرائيلي المعروف رون بن يشاي في صحيفة يديعوت أحرونوت (١/١٢/١٩٨٥) "إذا صدقنا التقارير الواردة حول المعلومات التي نقلها بولارد لإسرائيل فإن لهذه المعلومات قيمة مضاعفة : قيمة صناعية تجارية من ناحية وقيمة أمنية من ناحية أخرى"

التطورات منذ الإعتقال :

تحولت هذه القضية وبسرعة إلى شبه أزمة بين حكومتي الولايات المتحدة وإسرائيل . وبالرغم من وعود الحكومة

الإسرائيلية بالتعاون مع السلطات الأمريكية للتحقيق في هذا الحادث فقد سلكت إسرائيل تماماً عكس ذلك :

١ ـ طلبت أجهزة ال F.B.I. اعادة جميع الوثائق السرية التي حصلت عليها اسرائيل من بولارد ولكن اسرائيل لم تفعل ذلك حتى هذا اليوم.

٢ ـ طلبت الولايات المتحدة مقابلة دبلوماسيين إسرائيليين يعملان في الولايات المتحدة وهما يوسف ياغور الملحق العلمي في القنصلية الإسرائيلية في نيويورك وايلان ربيد الملحق العلمي في السفارة الإسرائيلية في واشنطن واللذان يعتقد أنهما كانا حلقة الوصل مع بولارد. وبالرغم من أن مئير روزين، السفير الإسرائيلي لدى واشنطن، أكد لوزارة الخارجية الأمريكية أن أيا من الدبلوماسيين الإسرائيليين ممن لهم علاقة بقضية التجسس هذه لم يغادر واشنطن فقد تبين فيما بعد أن الدبلوماسيين المذكورين آنفا قد غادرا واشنطن إلى اسرائيل في اليوم التالي لإلقاء القبض على بولارد، كما أن سكرتيرة ايلان "اختفت من العاصمة" الأمريكية حسب تعبير الصحيفة الإسرائيلية معاريف (الملحق ٢٩/١١/١٩٨٥)

وقد عبرت الولايات المتحدة عن قلقها من عدم تعاون اسرائيل معها بما يخص تسليم الوثائق السرية التي وصلتها من خلال بولارد بحيث صرح ناطق باسم وزارة الخارجية تشارلز ريدمان "اننا مستاؤون جداً لأن حكومة اسرائيل لم تبد رغبة في التعاون معنا إلى الحد الذي كنا نأمله"(نيوزويك ٩/١٢/١٩٨٥ ص ٢٧).

وفي هذه الأثناء تراكمت ضغوط شديدة على اسرائيل من قبل اصدقائها الكثيرين في الولايات المتحدة وعلى رأسهم الجالية اليهودية، لحثها على التعاون مع الولايات المتحدة. كما أن القادة السياسيين في اسرائيل شعروا أن التغطية على هذه القضية ليست في صالح اسرائيل مما أدى برئيس الوزراء شمعون بيريز إلى تقديم اعتذار رسمي للولايات المتحدة بعد تسعة أيام من تفجر

قضية التجسس. ففي ١/١٢/١٩٨٥ وعلى أثر مكالمة تلفونية بين وزير الخارجية الأمريكي ورئيس الوزراء الإسرائيلي وبعد أن شعر الإسرائيليون أن قضية بولارد أحدثت أصداء واسعة وردود فعل كثيرة في الولايات المتحدة (بحيث أصبح الأمريكيون يتساءلون عن جدوى إعطاء الأموال لإسرائيل التي تتجسس ضدهم/يديعوت أحرونوت ٦/١٢/٨٥)، قامت الحكومة الإسرائيلية بتقديم الإعتذار التالي:

"إن حكومة اسرائيل مصرة على أن لا تدخر أي جهد للتحقيق الدقيق والشامل في قضية بولارد والكشف عن جميع الحقائق المتعلقة بها دون الأخذ بعين الاعتبار لأية نتائج تترتب على ذلك. حتى الآن لم تنته عملية التحقيق ولذا فإنه لا تتوفر لدى حكومة اسرائيل جميع الحقائق غير أن التمحيص مستمر بشكل جاد.

«كما تؤكد حكومة اسرائيل للحكومة الأمريكية أنه إذا تبين من خلال التحقيق بأن الإتهامات صحيحة، فإنها ستتخذ الإجراءات اللازمة ضد المسؤولين وسيتم حل الوحدة المسؤولة عن هذه العملية بشكل حاسم ودائم وسوف تتخذ الخطوات التنظيمية اللازمة للتأكد من أن أعمالا كهذه لن تتكرر.

"ان علاقتنا مع الولايات المتحدة قائمة على قاعدة متينة من الصداقة والتقارب والثقة المتبادلة. والتجسس ضد الولايات المتحدة يتناقض تناقضا تاماً مع سياستنا. وإذا كانت هذه الأعمال قد حصلت فعلا فإنها خاطئة وحكومة اسرائيل تعتذر عن ذلك. ليس لدينا ما نضيفه في هذه المرحلة". (هآرتس ٢/١٢/١٩٨٥).

وقد رحب جورج شولتز، من أقرب أصدقاء إسرائيل في أمريكا، بهذا البيان ووصفه بأنه بيان ممتاز وأن الولايات المتحدة راضية جداً عنه (يديعوت أحرونوت ٢/١٢/١٩٨٥). كما قال بأنه يعتقد أن الضجة الناجمة عن هذه القضية ستؤدي في النهاية إلى تقوية العلاقات بين الدولتين الحليفتين.

وحاول شولتز طوال الإسبوعين اللذين أعقبا صدور البيان

الإسرائيلي صبغ هذه القصة بأجمل الألوان لانقاذ اسرائيل من المضاعفات المترتبة عليها. وقد وصل به الأمر إلى مدح إسرائيل لمجرد قيامها بتقديم الإعتذار عن هذه القضية وذلك بالطبع لاسكات الرأي العام الأمريكي الذي أبدى اشمئزازاً عميقاً من سلوك إسرائيل ولحماية سمعة اليهود الأمريكان الذين أثارت القضية تساؤلات عن ولائهم المزدوج.

لكن شولتز لم يعمل لوحده في هذا الاتجاه، فقد صرح مصدر أمريكي مسؤول بأنه "رغم وجود خلافات بيننا (وبين اسرائيل) فنحن نحارب نفس الحرب وكل منا بحاجة إلى مساعدة الآخر" (مجلة نيوزويك ٩/١٢/١٩٨٥، ص ٢٨). كما أن الرئيس الأمريكي نفسه بعد أن أعرب عن استغرابه "لماذا فعل الإسرائيليون ذلك" قد حرص على أن لا تؤثر هذه القضية على جوهر العلاقات مع اسرائيل وقد وافقه وزير خارجيته على هذا الموقف (ملحق معاريف ٢٩/١١/١٩٨٥).

كما وأن رئيس المخابرات السابق رتشارد هلمز قد أدعى أنه لأمر طبيعي أن يتجسس الأصدقاء على بعضهم البعض حيث قال: "تعمل كل دولة ما تستطيع من أجل حصولها على المعلومات ولا خطأ في ذلك، أما الخطيئة فتحدث عندما يتم اكتشاف عملية التجسس ويلقى القبض على المتجسس". (مجلة التايم ٩/١٢/١٩٨٥، ص ٢١).

وقد امتدح صموئيل لويس السفير الأمريكي السابق لدى اسرائيل، وهو من أقرب أصدقائها في واشنطن، هذه الخطوة الإعتذارية ووصفها بأنها خطوة إيجابية ستساهم في تقليص حجم الضرر الذي الحقته قضية بولارد في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية (يديعوت أحرونوت ٢/١٢/١٩٨٥).

أما السناتور مونهاين فقد لجأ هو الآخر إلى كيل المديح لخطوة اسرائيل الإعتذارية هذه واصفا اياها بأنها "خطوة كنا نتوقعها من دولة حليفة وديمقراطية. وقد حان الوقت لأن تعيد اسرائيل الوثائق التي سرقها بولارد وأن تمكن سلطات الولايات المتحدة بالحديث مع الدبلوماسيين الإسرائيليين (اللذين عادا إلى

اسرائيل من واشنطن مباشرة بعد القاء القبض على بولارد". (نفس المصدر).

وأما على مستوى الصحافة فاننا نجد تعليقات كالتي وردت في افتتاحية واشنطن بوست بتاريخ ٢٨/١١/١٩٨٥ (مقتبسة هنا من ملحق معاريف ٢٩/١١/١٩٨٥) والتي ذكرت حاجة اسرائيل لتعميق شعورها بالأمن حتى لا تفاجأ من قبل جيرانها العرب (كما حدث في عام ١٩٧٣).

موقف اليهود الأمريكان من هذه القضية هو على العموم موقف الحيرة. فقد سارع قادة الجالية اليهودية في الولايات المتحدة إلى ممارسة الضغط الشديد على الحكومة الإسرائيلية لمزيد من التعاون مع الحكومة الأمريكية للتحقيق بهذه القضية. وقد انذر قادة الجالية اليهودية بأن أي تأخير في تقديم المساعدة للحكومة الأمريكية قد يؤثر على التأييد والدعم الكبيرين اللذين تتلقاهما اسرائيل من الحكومة والكونغرس الأمريكيين. كما صرح الحاخام الكسندر شندلر قائد اليهود الإصلاحيين في مقابلة له مع مراسلة جريدة عل همشمار الإسرائيلية (٣/١٢/١٩٨٥) : "إن ألم الجالية اليهودية هنا نابع أساساً من التخوف بأن هذا الحادث سيعيق مساعي الجالية اليهودية للحصول على معونات من الولايات المتحدة لإسرائيل. فعندما سنتوجه في المستقبل إلى شخص معين طالبين منه العون قد نواجه بالعبارة التالية: «انني آمل أن لا يكون ذلك لدعم التجسس ضد الولايات المتحدة». ويضيف شندلر "بأن الحادثة قد تركت بعض الآثار السلبية وكان من الممكن أن تستعمل كذخيرة للاساميين في أمريكا إلا أن الأمر لم يحدث (حتى الآن) حيث لم يوجه أحدا اتهامات للجالية الأمريكية ككل". ويقول الحاخام مارك طنباوم وهو من رؤساء American Jewish Committee في نفس المقابلة: "ليس هنالك من يعتقد أن جوناثان بولارد هو ممثل للجالية اليهودية الأمريكية ولا يرى أحد أن الجالية اليهودية هي عبارة عن مجموعة من الجواسيس لصالح اسرائيل. فإن المجتمع الأمريكي قد قطع شوطاً طويلاً منذ الخمسينات والستينات ولم يعد أحد ينظر إلى الجاليات المختلفة بشكل قولبي (ستيريوتيبي)".

ومع ذلك فقط لاحظ الصحفيون الإسرائيليون أنفسهم أن الضغط الذي مارسه قادة الجالية اليهودية إنما كان يعكس تخوفاً من مضاعفات سلبية على الجالية اليهودية في الولايات المتحدة (ملحق معاريف ٢٩/١١/١٩٨٥) . إن هذه الجالية أصبحت تخشى من أن يتضح للأمريكيين بأن ولاءهم لإسرائيل في حقيقة الأمر أعمق من ولائهم للولايات المتحدة وهي دولتهم الرسمية التي اتخذوا منها قاعدة للمساندة المطلقة التي يمنحونها لإسرائيل، والتي تربطهم بها علاقات روحية عميقة. إن الجالية اليهودية تعيش في عالمين أقدامها في واحد ورأسها في الآخر دون أن تتعرض لإخطار الإنسلاخ من أحدهما وذلك بسبب مايبدو وكأنه اتفاق مصلحي عميق بين هذين العالمين وكل ما هو مفيد ومجدي لأي منهما لا يمكن له إلّا أن يكون كذلك للآخر. وقد دأبت الجالية اليهودية على تقوية هذه الفرضية وحرصت على أن تقنع الجمهور الأمريكي وقادته بأن الإتفاق المصلحي بين أمريكا وإسرائيل هو اتفاق جوهري وتطابقي وأن أي اهتزاز بهذا التطابق إنما هو عرضي وزائل. والجالية اليهودية في أمريكا تختبىء وراء هذه الفرضية وتعمل باستمرار على تقويتها بشتى الوسائل الممكنة حيث أن ذلك يساعدها على تبرير ولائها المطلق لإسرائيل.

فكلما ظهر أي تعارض بين عالمي اليهودي الأمريكي تقوم الجالية اليهودية بالولايات المتحدة على الفور بمحاولة اظهار هذا التعارض كأنه ليس بتناقض بل أنه مجرد سوء تفاهم عابر بين أبناء الأسرة الواحدة، ولا يمس جوهر العلاقة المثالية القائمة بين العالمين.

وعلى أثر نجاح الجالية اليهودية الأمريكية في عملها هذا، فإن اسرائيل كانت وما زالت تفعل ما تشاء في الشرق الأوسط مفترضة أن الجالية اليهودية الأمريكية ستبين للأمريكيين، حكاماً وشعباً، إن ما فعلته إسرائيل إنما سيعود في نهاية الأمر بالفائدة العظمى على مصالح الولايات المتحدة وأن ما يبدو مزعجاً للولايات المتحدة لأول وهلة إنما هو في حقيقة الأمر خدمة لها ولشعبها

وفعلاً فإن الجالية اليهودية الأمريكية قامت بهذا الدور بنجاح تام في الماضي وخاصة في العشرين عاماً الأخيرة حيث أصبحت إسرائيل تشعر بالطمأنينة التامة مما دفعها الى الشعور بانها تستطيع ان تفعل كل شيء ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حيث تشعر بحماية الجالية اليهودية غير المشروطة لها.

وعلى الرغم من تصريحات القادة اليهود في أمريكا بأن بولارد لا يمثل الجالية اليهودية الأمريكية بأسرها إلّا أنهم يعرفون في قرارة أنفسهم أن بولارد يمثل القسم الأكبر من يهود أمريكا بحبه وولائه غير المحدودين للدولة اليهودية. فهم يدركون جيداً أن بولارد لم يفعل ما فعله من أجل الأموال فقط وإنما "كمعظم يهود أمريكا، فإنه قد وضع مصلحة إسرائيل فوق مصلحة أرض وطنه" كما قال الكاتب الإسرائيلي أوري افنيري (هعولام هزيه ٤/١٢/١٩٨٥).

أما الذي تخشاه الجالية اليهودية في أمريكا هو أن تصبح هذه الحقيقة معروفة للرجل العادي الأمريكي وبالتالي تؤدي إلى أن ينعكس ذلك على علاقات اليهود المستقبلية مع أبناء الشعب الأمريكي وممثليه في الكونغرس الذين يمثلون الدعامة الأساسية المطلقة لهم ولإسرائيل.

ولكي تتخلص من التناقض الذي ظهر من خلال قضية بولارد بين عالميها، قامت الجالية اليهودية الأمريكية على أثر تفجر هذه القضية بممارسة ضغوط شديدة على رئيس وزراء إسرائيل للتعاون مع حكومة الولايات المتحدة لكشف الحقائق المتعلقة بهذه القضية لئلا يحصل تباعد بين العالمين اللذين تعيشهما الجالية اليهودية حيث أن التباعد بينهما سيؤدي بالضرورة إلى تمزق في نفسية معظم اليهود الأمريكان وإلى الكشف عن أن ولاءهم هو أولا وأساسا لدولة غير الدولة التي يقطنونها ويتغذون منها.

وقد ظهرت مؤشرات توحي بأن مخاوف الجالية اليهودية كان لها ما يبررها. فقد ذكرت صحيفة هارتس (٦/١٢/١٩٨٥)

أن قوات الأمن الأمريكية يبحثون عن اثباتات بأن لإسرائيل جواسيس آخرين يعملون في الولايات المتحدة وأن بولارد قد يكون طرفاً بسيطاً من عملية كبيرة. وتقول الصحيفة أن موظفي الخارجية ووزارة العدل الأمريكية الذين صرحوا بهذا إلى وكالة أنباء يو.بي.أي. قد أضافوا بأن أعضاء الكونغرس يعتقدون أيضا بأنه سيكون ذلك مثاراً للضحك إذا ما اعتقدنا بأن المخابرات الإسرائيلية قد اعتمدت على شاب واحد يعمل في مخابرات سلاح البحرية الأمريكية. (ذكر شولتز أثناء زيارته للندن بأنه "لا علم له بأي جواسيس اسرائيليين آخرين يعملون ضد الولايات المتحدة" (معاريف ١١/١٢/١٩٨٥) ولكن يمكن الإفتراض بأن شولتز كان يحاول جاهداً وفي كل مناسبة التخفيف من الضغط على إسرائيل مما دفعه للإدلاء بهذا التصريح.)

وحتى بعد الإعتذار الرسمي الذي قدمته إسرائيل بتاريخ ١/١٢/١٩٨٥ والحرارة التي استقبل بها هذا الإعتذار من قبل الأوساط الرسمية الأمريكية فقد استمرت الحملة الصحفية على إسرائيل وذلك عن طريق نشر الكاريكاتيرات اللاذعة وعن طريق المطالبة بالتحقيق حتى النهاية بهذا الشأن.

فقد نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز "كاريكاتيراً لكل من بيريز وشامير ورابين على شكل ثلاثة قرود لا يرون ولا يسمعون ولا يتكلمون" (ملحق يديعوت أحرونوت ٦/١٢/١٩٨٥). وهذه هي إشارة إلى المسؤولين الإسرائيليين الثلاثة الذين تولوا مسألة تقصي الحقائق في قضية بولارد بعد تفجرها والذين اعلنوا أن لا علم ولا علاقة لهم بهذا الموضوع.

وظهر كاريكاتير آخر في "الواشنطن تايمز"، الصحيفة اليمينية والمؤيدة عادة لإسرائيل، والتي تصور "دليلة تقص شعر العم سام وهي تقول له: إهدأ يا عزيزي، تذكر أنني صديقتك الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط" (المصدر نفسه).

وقد علّق أحد الموظفين الأمريكيين على هذا الكاريكاتير قائلا "لو كنت ناطقاً بلسان السفارة الإسرائيلية (في واشنطن) لأعطيت أهمية بالغة إلى كون صحيفة صديقة كالواشنطن تايمز قد قامت

بنشر مقالات ناقدة وكاريكاتير كهذا" (دافار ٥/١٢/١٩٨٥).

كما كتبت صحيفة التايمز هذه (٤/١٢/١٩٨٥) مقالاً افتتاحياً ناشدت فيه السلطات الأمريكية التحقيق في هذه "الحادثة المزعجة" حتى نهايتها المرة. وأضافت الصحيفة أن التحقيق في هذه القضية يجب أن يستمر حتى ولو تعرضت حكومة اسرائيل الإئتلافية المعروفة بصداقتها للولايات المتحدة إلى الإهتزاز. وأضافت الصحيفة أن التحقيق المكثف هو الكفيل بأن يجيب على تساؤلات كثرة حول "هذه الجريمة" (المصدر نفسه).

وكتبت الواشنطن بوست (٣/١٢/١٩٨٥) مقالاً بقلم ماري مكجروري قالت فيه: "إن الخيانة أمر خطير، ويجب أن لا نتراجع بسبب الحجج الإسرائيلية القائلة بأن بولارد قد تطوع للتجسس وأنه أعطى إسرائيل ما تحتاجه من معلومات للحفاظ على أمنها.. الخ، إننا نعامل إسرائيل بشكل يختلف عن معاملتنا لأية دولة أخرى في العالم ونحن على العموم نفعل ذلك برضى، ولكننا نشعر الآن أن اسرائيل قد استغلتنا. وإذا لم تثبت اسرائيل براءتها فإنها ستجد بأنَّ هنالك حدودا لصبر أمريكا".

وعلى المستوى الرسمي فإن الإسرائيليين يعتقدون بأن السياسيين الأمريكيين الرسميين (وعلى رأسهم شولتز) قد أبدوا استعدادا للتخفيف من حدة العاصفة التي ثارت حول هذا الموضوع (ملحق يديعوت أحرونوت ٢٩/١١/١٩٨٥). لكن هنالك عدة عوامل تمنع حدوث ذلك بالسرعة التي كانت الأوساط الإسرائيلية الرسمية ومعها أصدقاؤها والجالية اليهودية في أمريكا يتوخونها:

١ ـ الرأي العام الأمريكي لن يقبل بسهولة صرف النظر عن هذا الموضوع الذي أثار لديه تساؤلات كثيرة حول السلوك الإسرائيلي. فإن الرأي العام الأمريكي، بالرغم من المسرحيات الكثيرة التي تساق ضده بكل ما يتعلق بإسرائيل، لن يقبل الوقوف عند حد إلَّا بعد تكشف جميع جوانب القضية (تماما كما حدث في قضية الوترجيت التي أدت إلى استقالة الرئيس نيكسون قبل عام ١٩٧٤).

٢ ـ المصادر الإسرائيلية نفسها تعترف بأن جهاز الأمن الفدرالي ال F.B.I. لن يتنازل عن حقه في التحقيق بقضية مهمة كهذه خاصة وأنها حدثت في خضم موجة عارمة من أعمال التجسس في أمريكا وأي تهاون في هذه القضية سيكون بمثابة انتقاص من النجاح الباهر الذي حققه جهاز الأمن الفدرالي في الأسابيع الأخيرة . وقد ذكرت مصادر أمريكية أن هذا الجهاز لن يسمح "بأن تختفي القضية داخل أدراج البيت الابيض أو وزارة الخارجية الأمريكية" (ملحق يديعوت أحرونوت ٢٩/١١/١٩٨٥) .

٣ ـ ان التصريح الذي أدلى به الرئيس الأمريكي في حديث الراديو الأسبوعي يوم السبت (٣٠/١١/٨٥) والذي أكد فيه "اننا لن نتردد في كشف ومحاكمة أي جاسوس من أي دولة كانت" (مجلة التايم ٩/١٢/٨٥، ص ٢٠) هو إشارة واضحة إلى الغضب على اسرائيل بسبب سلوكها هذا . وقد قال الرئيس الأمريكي في ذلك الحديث أيضا : أن الولايات المتحدة ستلاحق قضايا التجسس الأخيرة مهما كانت نتائج التحقيق (عل همشمار ٣/١٢/١٩٨٥) . ومع أن الرئيس الأمريكي لم يذكر إسرائيل بصورة واضحة إلّا أن المراقبين يعتقدون بأن هذا التصريح كان إشارة إلى الشائعات التي تقول بأن التحقيق في قضية بولارد قد يصل إلى أعلى المستويات في إسرائيل وقد يؤدي ذلك إلى انهيار الحكومة الإسرائيلية إذا تبين أن هنالك علاقة للقادة السياسيين بهذه القضية .

٤ ـ كتب جوناثان مارشال ، زميل جوناثان بولارد أثناء دراسته في جامعة ستانفورد مقالا في الصحيفة اليومية U.S.Today ذكر فيه ما يلي (عل همشمار ٨/١٢/١٩٨٥) "إن مليارات الدولارات التي منحت كمساعدة لإسرائيل على مر السنين لم تكن كافية لشراء الأمانة المتبادلة المطلقة بين إسرائيل والولايات المتحدة . إن السذّج فقط سيصدقون التصريح الرسمي الإسرائيلي والذي ذكر فيه بأن شراء الأسرار العسكرية الأمريكية الحساسة كان بمثابة خطأ صدر عن نية

حسنة. وأشار مارشال إلى حوادث تجسس سابقة كانت إسرائيل قد قامت بها في السنوات السابقة وأهمها التقارير التي صدرت حول سرقة كميات من الأورانيوم ذي النوعية العالية والذي وصل إلى اسرائيل بشكل مجهول من الولايات المتحدة في الستينات وكذلك القصة التي تفجرت في منتصف عام ١٩٨٥ حول استلام إسرائيل لأجهزة يمكن استعمالها لصناعة سلاح ذري وقد وصلت هذه الأجهزة من الولايات المتحدة دون معرفة الدوائر الرسمية الأمريكية لهذا الأمر. (راجع جريدة النيويورك تايمز ٢٢/١٢/١٩٨٥، لتفاصيل اضافية حول هذه القضايا).

إن هذا العرض الذي قدمه مارشال يحتوي على عنصرين هامين :

١ ـ ان عامل الشك تجاه إسرائيل قد دخل في نفوس الأمريكيين بالرغم من محاولات شولتز والآخرين تهدئة الوضع.

٢ ـ اعادت قضية بولارد إلى الأذهان عدداً من القضايا التي تعكس سلوك إسرائيل في الماضي تجاه الولايات المتحدة مسلطة عليها أضواء جديدة ومثال ذلك : (أ) فضيحة لافون التي تفجرت عام ١٩٥٤ (وملخصها القيام بعمليات تخريبية ضد ممتلكات أمريكية في. مصر على أيدي يهود مصريين بإيعاز اسرائيلي وذلك بهدف إيقاع الخلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية. وقد القي القبض على ١١ يهودياً من هذه الشبكة أعدم منهم اثنان. وكان لافون وزيراً للدفاع الإسرائيلي أثناء هذه العملية ولكن لم يعرف حتى يومنا هذا المسؤول المباشر عن اعطاء الأمر). (ب) سرقة الأورانيوم من المخازن الأمريكية في الستينات. (ج) ضرب سفينة ليبرتي بالمدفعية الإسرائيلية بحراً وجواً أثناء حرب عام ١٩٦٧ في الشرق الأوسط مما أدى إلى قتل ٣٤ أمريكيا وجرح ١٧١ آخرين. وكان هدف هذا الهجوم هو خلق الإنطباع بأن مصر هي التي فعلت ذلك. ومن الجدير بالذكر أن قائد هيئة الأركان الأمريكية المشتركة السابق تومس

مورر قد طالب الكونغرس في المؤتمر الصحفي بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١١، وعلى أثر تفجر قضية بولارد، بمعاودة التحقيق في قضية ليبرتي فوراً. (د) سرقة قطع الغيار الذرية من المستودعات الأمريكية في العام الماضي.

لقد أصبح الأمريكي يشعر بأن هنالك نمطاً معيناً لسلوك إسرائيل تجاه الولايات المتحدة. وأصبح الأمريكي يتساءل: هل هذه هي الدولة التي نعطيها المعونة المادية والمعنوية السياسية غير المحدودة؟ تماماً كما تساءل أحد الذين نجوا في عملية ليبرتي عندما سأل بحزن أثناء المؤتمر الصحفي الذي حضره مع تومس مورر: لماذا؟ لماذا؟. ولا بد أن هذه التساؤلات قد ازدادت حدتها على أثر قيام سلطات الجمارك الأمريكية بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٢ بتفتيش ثلاثة مصانع تابعة لشركة "نافكو" في ثلاث ولايات أمريكية ووجدت أنها تتعامل مع إسرائيل وتبيعها أموراً عسكرية محظوراً بيعها من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

ومن الساذج الإفتراض بأن تؤدي هذه الأحداث إلى تغيير السياسة الأمريكية وموقفها من إسرائيل في المستقبل القريب. إلّا أن لهذه الأحداث **قيمة تراكمية** في النفسية الأمريكية قد تترجم إلى موقف سياسي أقل حماساً تجاه إسرائيل، الحليف الإستراتيجي الأساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بعد عدة سنوات من الآن. والذين يأملون "بافتضاح" أمر إسرائيل السريع أمام الرأي العام الأمريكي بحيث يليه تغيير المواقف الأمريكية تجاه إسرائيل والشرق الأوسط عامة، يجهلون أو يتجاهلون العلاقات العملية التي نشأت بين إسرائيل والولايات المتحدة في السنوات الأخيرة والتي تتمثل بتبادل معلومات سرية بين الدولتين وبمساعدات عسكرية واقتصادية هائلة ليس لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية تقدمها الولايات المتحدة لاسرائيل. كما ولا يمكننا تجاهل تغلغل السكان اليهود في حياة الولايات المتحدة السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية وأثر ذلك على سياسات الولايات المتحدة الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. لقد أصبح هذا التغلغل وتأثيره على المجتمع الأمريكي

والسياسة الأمريكية تجاه العرب أقوى من أن تؤثر عليه قضية كقضية بولارد التجسسيه تأثيراً حاداً. إن قضية بولارد هي في أحسن الحالات محطة أخرى في العملية التراكمية التي أشرنا اليها سابقا ولكنها ليست نقطة تحول تاريخية في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

إن إسرائيل ومؤيديها الكثار في أمريكا وعلى رأسهم الجالية اليهودية هناك قد بدأوا البحث ومنذ اليوم الأول لتفجر هذه القضية عن أساليب وطرق لحصر هذه القضية ولتصويرها على أنها مجرد قضية شخص لا علاقة للحكومة الإسرائيلية الرسمية بها. وقد قامت إسرائيل ومعاونوها بالتركيز على النقاط التالية لتحقيق هدفهم هذا:

١ ـ تصوير بولارد على أنه شخصية مهزوزة يعاني من بعض المشاكل النفسية (يديعوت أحرونوت ٢٥/١١/١٩٨٥). كما ذكرت بعض المصادر أن بولارد وزوجته كانا يتعاطيان المخدرات الغالية مما دفعهما إلى البحث عن مصادر تمويل إضافية (يدعيوت أحرونوت ٢٨/١١/٨٥).

٢ ـ أن بولارد ليس بالجاسوس المحترف واختياره من قبل إسرائيل يثير الدهشة بحيث أصبح خبراء من لجنة المخابرات المركزية يقولون "اننا كنا نتوقع أن تكون لاسرائيل درجة أعلى من المهنية بحيث لا تختار جاسوساً كهذا" (ملحق معاريف ٢٩/١١/١٩٨٥). (وأنظر خاصة نقد أوري أفنيري لهذا الشأن: هعولام هزيه ٢٧/١١/١٩٨٥، ص ٧) والهدف الأساسي من التركيز على هذا الأمر هو التقليل من خطورة عملية التجسس هذه بحيث يصور للأمريكي بأنه ليست هنالك خطورة إذ أن هذا الجاسوس ليس محترفاً ولا يمكن أن يكون قد الحق أضرارا شديدة بالولايات المتحدة. كما صرح المدير العام للمخابرات الفدرالية (F.B.I.) في حديث له مع رازي بركائي مراسل صوت اسرائيل في أمريكا يوم ١٠/١٢/١٩٨٥ بأنه يجب التمييز بين جاسوس دولة صديقة وجاسوس يعمل لحساب

دولة معادية هدفه تدمير الولايات المتحدة.

٣ ـ لا علاقة للقيادة السياسية الإسرائيلية (رئيس الوزراء، وزير الخارجية أو وزير الدفاع) بهذه القضية. فالقضية حسب المصادر الإسرائيلية قد أدارها شخص مسؤول عن وحدة خاصة غير مرتبطة مباشرة بأي جهاز حكومي (يتساءل الكثيرون : هل فعلاً كانت هنالك وحدة خاصة كهذه؟ راجع مقالة دالية شحورى في عل همشمار ١١/١٢/١٩٨٥ وكذلك أوري أفنيري في هعولام هزيه ٤/١٢/١٩٨٥، ص ٧). والشخص الذي تردد إسمه في هذا الخصوص هو رفائيل إيتان، أحد الأصدقاء المقربين لشارون والذي عين مستشاراً خاصاً لشؤون الإرهاب لرئيس الوزراء الإسرائيلي عام ١٩٧٨ وقد شغل هذا المنصب حتى عام ١٩٨٤.

إن انكار المسؤولين السياسيين لأي صلة بهذه القضية هو أمر متوقع ولا يعقل أن يعترفوا بها. ولكن كل من يعرف البنية السياسية والعسكرية في إسرائيل يعلم أن رئيس الوزراء الإسرائيلي هو المسؤول عن الموساد ووزير الدفاع مسؤول عن الأمان (أي المخابرات العسكرية) والمسؤولية النهائية تقع عليهما.

وقد قال رون بن يشاي أن "الكشف عن هوية المسؤول الإسرائيلي في هذه القضية قد تؤدي إلى تبادل الإتهامات بين المسؤولين في القيادة السياسية، بالإضافة إلى المضاعفات الخطيرة بالنسبة للجهاز السياسي نفسه إذا ما تسربت هذه الإتهامات إلى الخارج" (يديعوت أحرونوت ١/١٢/١٩٨٥).

كما ذكر هذا الكاتب أن اسرائيل لا تستطيع الإفصاح عن جميع المعلومات المتوفرة لديها بهذا الخصوص لأن هذا قد يعطي للأمريكيين اثباتات ضد اسرائيل وضد بولارد (المصدر نفسه).

ويمكننا هنا الإشارة إلى افتتاحية صحيفة لوس أنجلوس تايمز (٣/١٢/١٩٨٥) التي قالت بأن "اسرائيل قد وعدت أن تتعاون مع الولايات المتحدة في التحقيق بقضية بولارد، وأنه

سيكون أمراً مثيراً حقاً لو تمخض هذا التعاون عن الكشف عن هوية ذلك الرجل في القمة الذي يعرف كيف حدث كل شيء ومتى" . فهل يا ترى سيكشف عنه؟

كما ويشير مقال دالية شحوري المذكور اعلاه ان الأيكونوميست البريطانية قد نشرت مقالاً لا يتردد كاتبه بأن يذكر بأن بيريز وشامير كانت لهما معرفة مسبقة عن مهمة بولارد . وتقول السيدة شحروي أن التظاهر بالبراءة الذي أبداه رئيس الوزراء هو أمر لا يؤخذ بمأخذ الجدية في عالم المخابرات . فهي تقول: "كان السيد بيريز أحد مؤسسي الصناعة العسكرية الإسرائيلية ، كما كان وزير خارجيته السيد اسحق شامير أحد قادة الموساد . ويؤمن كل منهما بأن وجود اسرائيل ما زال يتعلق بقوتها العسكرية والتي تقوم على معرفة قصوى للعدو، ويجب الحصول على هذه المعرفة بكل الطرق المناسبة . ." .

٤ ـ ان بولارد قد أعطى إسرائيل فقط ما تحتاجه لأمنها وهي المادة التي كانت الولايات المتحدة ستعطيها إياها آجلا أم عاجلاً (واشنطن بوست ٣/١٢/١٩٨٥) . ان هذه المعلومات ، كما تقول هذه التقارير، تتعلق أساساً وأولاً بالبنية العسكرية للجيوش العربية وخاصة جيوش المملكة العربية السعودية ، وجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية . إن هذه الجيوش تتسلح كما يبدو أساسا من الولايات المتحدة ولها اتفاقياتها مع الولايات المتحدة . وبتركيزها على أن المعلومات التي منحها أياها بولارد تتعلق بهذه الإتفاقيات ، فإن إسرائيل تريد أن تقول للأمريكيين : لا داعي للغضب ، إن معرفتنا لهذه الإتفاقيات لن تلحق أي ضرر بدولتكم . فأنتم حلفاؤنا وهم أعداؤنا ، وعدو أحد الحليفين هو بالضرورة عدو للآخر . نحن نتجسس في حقيقة الأمر على هذه الدول وليس ضد أمريكا . إن هذا التجسس في النهاية يخدم مصالحنا المشتركة .

٥ ـ ان السماح للمحققين الأمريكيين باستجواب الإسرائيليين

المشتبه بتعاونهم مع بولارد هو بمثابة سابقة في العلاقات الدولية، فمثلا يقول أوري افنيري (هعولام هـزيه ٤/١٢/١٩٨٥): "إن طلب التحقيق مع الإسرائيليين هو أمر يتجاوز حدود الوقاحة وكل دولة ذات سيادة كانت سترفض ذلك دون تردد.." وقد ترددت العبارات التي تشير إلى عدم الرضى عن موافقة حكومة إسرائيل من هذا التحقيق في الصحف الإسرائيلية وفي التحليلات الكثيرة التي أذيعت من الراديو الإسرائيلي. والهدف من التركيز على هذا الأمر هو الظهور بمظهر المسكين المعتدى عليه والجانب المصاب (راجـع الواشنطن بـوست في افتتاحيتهـا بتـاريـخ ٨/١٢/١٩٨٥). إن إسرائيل تريد أن تقول للأمريكي أنظر ما نفعله من أجلكم، إن هذه السابقة لا مثيل لها في التاريخ البشري، فنحن نسمح لموظفي دولتكم التحقيق مع موظفي دولتنا والمتمتعين بحصانة سياسية. صحيح اننا قد سرقنا اسراراً ثمينة منكم ولكن تذكر اننا نسمح للمسؤولين في بلدكم بالحديث والتحقيق مع بعض موظفينا. ألا تعتقد أيها الأمريكي أن هذا كرماً يفوق كل الحدود والتصورات؟ أليس هذا مدهشاً؟.

وصلت إلى اسرائيل بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٥ اللجنة القضائية الأمريكية التي ستقوم باستجواب (وليس بالتحقيق مع!) الإسرائيليين الذين يعتقد بأن لهم علاقة بقضية التجسس التي نحن بصددها. ويرأس هذه اللجنة القاضي ابراهام سوفير (عين من قبل شولتز للقيام بهذه المهمة. وسوفير هو يهودي من أصل عراقي يقضي اجازاته السنوية في اسرائيل، "وموقفه من اسرائيل معروف"، كما قال مراسل صحيفة هآرتس في واشنطن (١٧/١٢/١٩٨٥). وسوفير هو نفسه القاضي الذي حكم في قضية شارون ضد مجلة التايم عام ١٩٨٥). وتقول المصادر الإسرائيلية بأن أي استجواب تقوم به هذه البعثة سيحضره بالإضافة إلى الموظف الإسرائيلي المستوجب، محاميه الخاص، ومحامي من قبل الحكومة، ومساعد مدير عام وزارة الخارجية السيد حنان برأون (دافار، ١٢/١٢/١٩٨٥).

ومن الجدير بالذكر أن الوزير الإسرائيلي موشه أرينس والمحامي رام كاسبي المقرب من رئيس الحكومة بيريز كانا قد قاما بزيارة سرية إلى الولايات المتحدة (بين ٦ـ٨/١٢/١٩٨٥) كمبعوثين خاصين لرئيس الحكومة الإسرائيلية بيريز . وتشير المصادر الإسرائيلية والأمريكية أن أرينس وكاسبي قد قابلا شخصيات أمريكية في محاولة للتخفيف من الضرر الذي قد تلحقه قضية التجسس هذه على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وكذلك للتنسيق بين الحكومة الأمريكية والإسرائيلية حول استجواب بعض الإسرائيليين من قبل اللجنة القضائية الأمريكية التي تم انشاؤها لغرض التحقيق بهذه القضية (هتسوفيه ٩/١٢/١٩٨٥).

وقد رفض كل من أرينس وكاسبي الإدلاء بأي تصريح حول زيارتهما للولايات المتحدة عندما عادا إلى اسرائيل (بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٥).

كما وأن الإستجواب الذي تقوم به اللجنة القضائية الأمريكية قد فرض عليه تعتيم كامل ولا ندري ماذا ستكون نتائجه . غير أننا نستطيع في هذه المرحلة أن نجزم بأنه مهما كانت نتائج التحقيق في قضية بولارد، فإن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية سوف لا تتأثر على المدى القريب وأن العلاقات المكثفة القائمة بين هاتين الدولتين سوف تستمر في جميع الميادين.

إن تقديرنا هذا مبني على تجارب الماضي ومدى تغلغل النفوذ اليهودي/الإسرائيلي في الولايات المتحدة. كما أن التصريحات المتلاحقة للعديد من القادة الأمريكيين توحي بأنه لن تكون هنالك مضاعفات سلبية على المدى البعيد على العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل نتيجة لقضية بولارد.

وصلت إلى اسرائيل بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٥ اللجنة القضائية الأمريكية التي ستقوم باستجواب (وليس بالتحقيق مع) الإسرائيليين الذين يعتقد بأن لهم علاقة بقضية التجسس التي نحن بصددها. ويرأس هذه اللجنة القاضي ابراهام سوفير (عين من قبل شولتز للقيام بهذه المهمة. وسوفير هو يهودي من أصل عراقي يقضي اجازاته السنوية في اسرائيل، وموقفه من اسرائيل معروف كما قال مراسل صحيفة هآرتس في واشنطن (١٧/١٢/١٩٨٥). وسوفير هو نفسه القاضي الذي حكم في قضية شارون ضد مجلة التايم في عام ١٩٨٥). وتقول المصادر الإسرائيلية بأن أي استجواب تقوم به هذه البعثة سيحضره بالإضافة إلى الموظف الإسرائيلي المستوجب، محاميه الخاص، ومحامي من قبل الحكومة، ومساعد مدير عام وزارة الخارجية السيد حنان برأون (دافار، ١٢/١٢/١٩٨٥).

ومن الجدير بالذكر أن الوزير الإسرائيلي موشه أرينس والمحامي رام كاسبي المقرب من رئيس الحكومة بيريز كانا قد قاما بزيادة سرية إلى الولايات المتحدة (بين ٦-٨/١٢/١٩٨٥) كمبعوثين خاصين لرئيس الحكومة الإسرائيلية بيريز: وتشير المصادر الإسرائيلية والأمريكية أن أرينس وكاسبي قد قابلا شخصيات أمريكية في محاولة للتخفيف من الضرر الذي قد تلحقه قضية التجسس هذه على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وكذلك للتنسيق بين الحكومة الأمريكية والإسرائيلية حول استجواب بعض الإسرائيليين من قبل اللجنة القضائية الأمريكية التي تم انشاؤها لغرض التحقيق بهذه القضية (هتسوفيه ٩/١٢/١٩٨٥).

وقد رفض كل من أرينس وكاسب الإدلاء بأي تصريح حول زيارتهما للولايات المتحدة عندما عادا إلى اسرائيل (بتاريخ ٨/١٢/١٩٨٥).

كما وأن الإستجواب الذي تقوم به اللجنة القضائية الأمريكية قد فرض عليه تعتيم كامل ولا ندري ماذا ستكون نتائجه.

